A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/202
30 March 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
APR 13 1989
UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (ب) من القائمة الاولية*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التجارة والتنمية

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ موجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه وثيقة معنونة "التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٣ (ب) من القائمة الاولية .

(توقيع) بيتر تناسي
السفير
الممثل الدائم

* A/44/50/Rev.1

مرفق

التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

١ - ترى رومانيا أن إحدى السمات البارزة في الحالة الدولية الراهنة ، التي مازالت خطيرة ومعقدة ، هي تعزيز سياسة التقييد ، والقوة وإملاء الإرادة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وهذه السياسات تتكاثر مع اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ومن الضروري الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، التقيد التام ، في العلاقات بين الدول ، بمبادئ القانون الدولي المعترف بها بالإجماع ، وهي احترام الاستقلال والسيادة الوطنية ، والمساواة الكاملة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو إلى استعمالها بالفعل . وأي عمل يتعارض مع هذه المبادئ يسهم في تفاقم الحالة الدولية وفي زيادة التوتر في العالم .

٢ - وفي رأي رومانيا أن فرض شروط ، وممارسة الضغوط والقسر ، واتباع سياسة فرض الجزاءات الاقتصادية في العلاقات بين الدول ، هي أمور تتنافى مع القانون الدولي وتتعارض مع المبادئ والمقاصد الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وغير ذلك من الصكوك القانونية الدولية المعترف بها عالميا . ووفقا لهذه الصكوك الدولية ، ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن تطبيق أو تشجيع أية تدابير قسرية ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تدابير أخرى تمنع الدول الاخرى من ممارسة حقوقها المشروعة .

فالحصار الاقتصادي بجميع أشكاله ، والقيود ، وغير ذلك من التدابير المماثلة التي تكون وراءها دوافع سياسية ، تترك أثرا سلبيا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، وتزيد خطورة الحالة المزعزعة للبلدان النامية ، وتقوّض الجهود التي تبذلها تلك البلدان للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة لنواحي الظلم السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وسياسة فرض أسعار فائدة مفرطة الارتفاع ، والاستغلال الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات

التمويلية والذي يُعتبر من قبيل الاستعمار الجديد . وهذه التدابير القسرية تترك أثرا مخلا بالاستقرار على الاقتصاد العالمي.

٣ - وتعمل رومانيا دائما ، انطلاقا من روح سياستها القائمة على السلم والتعاون الدولي ، على تنمية علاقاتها وتعاونها في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع جميع الدول على أساس المساواة الكاملة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمنفعة المتبادلة .

وفي الوقت نفسه ، من الجدير بالذكر أن رومانيا ، شأنها شأن بلدان نامية أخرى كثيرة ، كانت ومازالت هدفا لأشكال شتى من الضغوط والأعمال السياسية ، مما يتعارض مع المبادئ المذكورة آنفا ، والقواعد الدولية ، وأحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

وقد كان ذلك هو الحال فيما يتصل بالعلاقات التجارية الرومانية - الأمريكية ، حيث حاولت الولايات المتحدة ، كل عام ، أن تجعل مسألة منح رومانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية مرهونة بعدد من الشروط التي لا صلة لها إطلاقا بالعلاقات التجارية بين رومانيا والولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان ذلك تدخلا لا يجوز في الشؤون الداخلية لرومانيا ، واضطرت رومانيا إلى إبلاغ حكومة الولايات المتحدة ، في عام ١٩٨٨ ، أنها لم تعد تقبل حكم الدولة الأكثر رعاية مادامت الشروط التمييزية التي تفرضها الولايات المتحدة مستمرة .

كذلك اتبع مؤخرا بعض هيئات الاتحادات الأوروبية ، في علاقاته مع رومانيا ، سياسة مماثلة قائمة على الضغوط وفرض شروط توجد وراءها دوافع سياسية . ومن ذلك أن البرلمان الأوروبي اتخذ في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ قرارا يتضمن تهديدات بتطبيق تدابير قسر اقتصادي ضد رومانيا .

٤ - وتؤيد رومانيا تأييدا ثابتا ، كمسألة مبدأ ، وانطلاقا من خبرتها ، الجهود التي تُبذل داخل الأمم المتحدة كي تُمحّى من الحياة الدولية الجزاءات الاقتصادية وأية تدابير قسرية أخرى ضد البلدان النامية . فالشروة ينبغي ألاّ تستخدم كوسيلة للضغط والابتزاز . وقد شاركت رومانيا بنشاط ، انطلاقا من هذه الروح ، في صياغة واعتماد قرارات الجمعية العامة ١٧٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٨٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٢١٠/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون

الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٩٧/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، فضلا عما يتصل بالموضوع من قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وبغية إقامة مناخ طبيعي يسوده التعاون والاحترام المتبادل في العلاقات بين الدول ، ترى رومانيا أن من الضروري أن تناشد الامم المتحدة البلدان المتقدمة اقتصاديا أن تنبذ هذه السياسات وأن تمتنع عن تهديد البلدان النامية بتدابير اقتصادية قسرية وأن تلغي تنفيذ هذه التدابير حيثما كانت قد اعتُمدت بالفعل . وفي رأي رومانيا أن هذا يجب أن يكون أحد أهداف الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الاستراتيجية الإنمائية الدولية التالية .

- - - - -